



توظيف الشاهد القرآني في تأييد الأحكام النحوية وإقرارها عند المرادي في كتاب "الجني الداني في حروف المعاني"

أ.م.د . سهيلة خطاف عبدالكريم

الخلاصة

سعى المرادي في كتاب الجنى الداني إلى تأسيس آرائه على الأصول والقوانين النحوية، وذلك على وفق منهج علمي، ومنهجية دقيقة، وسيكشف هذا البحث عن وظيفة الشاهد القرآني في كتابه "الجني الداني في حروف المعاني".

اعتمد المرادي على آيات القرآن في توظيف الشاهد القرآني اعتماداً ظهر في عدة اتجاهات، منها تأييد الأحكام وإقرارها أو نقضها أو الاحتجاج بنظائر قرآنية أو الرد على رأي أو نقض قاعدة. وسنقف في بحثنا هذا على الاحتجاج بتأييد الأحكام واستبطاطها وإقرارها.

تناول المرادي آيات القرآن في توظيف الشاهد القرآني اعتماداً أظهر في الاحتجاج إلى القرآن الكريم في تأسيس القواعد والأحكام النحوية، يظهر توظيف المرادي لشوواهد القرآنية في تأييد الأحكام وإقرارها.

Conclusion

Al-Muradi sought to establish his views on the origins and grammatical laws in accordance with a scientific method and a precise methodology. This research will reveal the function of the Qur'anic witness in his book Al-Jana al-Dani in the letters of the meanings.

Al-Muradi relied on the verses of the Quran in the employment of the Qur'anic witness, which appeared in several directions, including supporting the provisions, approving or revoking them, invoking Quranic verses, responding to an opinion or revoking a rule. In this research, we will insist on invoking Quranic parallels, responding to a view and rejecting a rule.

Al-Muradi dealt with the verses of the Quran in the employment of the Qur'anic witness. In the use of the Holy Quran in the establishment of grammar and grammatical rules, Al-Muraidi showed his Qur'anic evidence in supporting and approving the rulings.

المقدمة

تتخذ الدراسات اللغوية، من اللغة وسيلة لدراسة تركيب اللغة النحوية، وتتخذ من المعنى أساساً للوصف اللغوي، كان لابد أن تمثل "الدلالة" موقع الصدارة في التحليل اللغوي، وهو الأمر الذي حول اهتمام اللغويين من التركيز على تركيب اللغة إلى ترجمة المفهوم الدلالي الناجم عن هذا التركيب، فضلاً عن عدّ الدلالة غاية يحققها النقوص من خلال الوظيفة التي يؤديها ضمن إطار النظام اللغوي، فلا بدّ هنا من الإشارة إلى مفهوم الدلالة الوظيفية^(١).



هذا المعنى له دور رئيس في الدراسات الألسنية المعاصرة، وهذا ما أظهره الباحث توفيق الزيدى بقوله: " هي من متفرعات الألسنية الحديثة في دراسة الكلام، ومهمتها تفسير علاقات المكونات الأساسية في الجملة على أساس أنها وظائف يؤديها كل مكون بحسب ارتباطه بما بعده وما قبله " ^(١) .

إن القرآن الكريم السبب الرئيس في نشوء علم النحو خاصة وتطوير العلوم اللغوية عامة، وإن القرآن الكريم اليد الطولى، والأثر العظيم في إثراء هذه العلوم بالخصائص الفكرية والأسلوبية والمنهجية أن شواهد القرآن الكريم هي أصح الشواهد؛ إذ لا يمكن لأي شاهد، مهما كان، الوقوف إزاء شواهد، لما تحمله من خصائص لا يرقى إليها نظير.

مع هذا فإن الاحتكام لشواهد فيما شجر بين النحاة كان أحد أسباب ظهور الخلاف النحوي بين العلماء ضمن أسباب منهجة وفنية أخرى، اعتمد المرادي على آيات القرآن في توظيف الشاهد القرآني اعتماداً ظهر في عدة اتجاهات، منها تأييد الأحكام وإقرارها أو نقضها أو الاحتجاج بنظائر قرآنية أو الرد على رأي أو نقض قاعدة . وسيكون حديثنا في هذا المبحث تأييد الأحكام واستنباطها وإقرارها .

المبحث الأول : تأييد الأحكام

الشاهد القرآني عند النحاة أصل من الأصول التي يعتمدونها في المناقشة والاستدلال والحكم به ، في تأسيس الأحكام النحوية وما أروع اطراد هذا الأمر لو أنه كان مطرداً عندهم ، فقد كان خليقاً بين وضعوا النحو وأسسوا قواعده إن تسير قواعدهم وراء هذه النصوص لا أمامها ولا سيما بالنسبة للقرآن الكريم وقراءاته المعتمدة المؤثقة^(٣) ، ففي القرآن الكريم شواهد على غير ما قعد النحاة، قوله تعالى : " مِنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا " ^(٤) فقواعد النحو تقضي أن يكون العدد " عشرة " بالباء خلافاً للمعهود من حيث التذكير والتأنית؛ لذا قال المبرد : المراد عشر حسناً ^(٥) . لم يكن موقف بعض النحاة إزاء الآيات القرآنية التي وردت مخالفة لأقويساتهم موقفاً متحرجاً ، بل لجأوا إلى تأويلها بما يوافق تلك الأقويسة والأصول ^(٦) .

فإذا جوز إثبات اللغة بشعر مجھول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، قال الرازى^(٧) في تفسيره : " فإذا استشهدوا في تقريره بيت مجھول فرحاوا به ، وأنما شديد التعجب منهم ، فإنهم جعلوا ذلك البيت المجھول على وفقه دليلاً على صحته فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى " ^(٨) .

قامت أحكام النحو على هذا الأساس إلا في مظاهر يمكنها أن تشكل أساساً سليماً للنحو القرآني لو أنها أخذت حظاً وافراً من الالتزام فإن ثمانى وثلاثين ومائة مسألة^(٩) في كتاب سيبويه اعتمد فيها على الشاهد القرآني منفردًا . وزاد المبرد على شواهد سيبويه عدداً، فشواهده تزيد على مائة وستين شاهداً في توضيح حكم ، أو استنباط أصل أورد خلافاً من دون أن يسوق معه شاهداً آخر^(١٠) . إن هذه المظاهر في النحو القرآني محاولات أولى قدية وجادة عند الكسائي ، والفراء ، والأخفش ، والأصمعي ، والمبرد ، وابن عصفور ، وابن هشام والمراדי وغيرهم من النحاة .

في كتاب الجنى الداني للمرادي اعتماد خاص بتوظيف الشاهد القرآني في استنباط القواعد والأحكام النحوية ، ولقد أورد أمثلة على استنباط الأحكام وتأييدها ، منها قوله :

- الخلاف على فعلية " حاشى " التنزيهية أو إسميتها كلام خلاصته : إنها فعل عند المبرد وابن جنى والковفيين^(١١) ، قالوا لتصرفهم فيها بالحذف والإدخالهم إليها على الحرف في حين هي عند الزجاجي وابن مالك والمرادي اسم^(١٢) . فقال المرادي^(١٣) : الصحيح أنها اسم مُتنصب انتساب المصدر ، والواقع بدلاً من اللفظ بالفعل . فمن قال : حاشى الله ، فكانه قال : تنزيه الله ، ويؤيد هذا قراءة أبي السمال^(١٤) " حاشى الله " بالتثنين . فهذا مثل قولهم : رعيأ لزيد وقراءة ابن مسعود " حاشى الله " بالإضافة . فهذا مثل سبان الله ومعاذ الله . قال الزمخشري : قوله " حاشى الله " بمعنى " براءة الله من السوء"^(١٥) . استدل المرادي بحرفيتها ،



- قال: ذكر ابن مالك أن في مسند الإمام أحمد^(١٥)، عن ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قال : رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم "أسامة أحب الناس إلى ما حاشي فاطمة"^(١٦) .
- يستدل المرادي بقوله تعالى: " لا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ " ^(١٧)، بكسر " إن" ، وأما أوجه الكسرة بعد " لا جرم " العرب تقول لا جَرَمَ لاتينك ، ولا جَرَمَ لقد أحست . فتراها بمنزلة اليمين^(١٨) . قال ابن مالك: " والإجرأها مجرى اليمين حكى عن العرب كسر " إن" بعدها . قلتُ والظاهر أن " إن" إذا كسرت بعدها فهي جواب قسم ، مقدر بعد " لا جرم " ^(١٩) . وهو ظاهر قول ابن مالك في " التسهيل": وربما أغنت " لا جرم " عن لفظ القسم ، مراداً . ويؤيد ذلك أن بعض العرب صرّح بالقسم بعدها ، فقال : لا جَرَمَ ، والله لا فارق^(٢٠) .
- ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في " لو لا ي ولو لاك " في موضع رفع وإليه ذهب الأخفش والأنباري^(٢١) ، في حين ذهب سيبويه إلى أنها في موضع جر^(٢٢) ومن المبرد^(٢٣) إن يقال: لو لا ي ولو لاك ويحب أن يقال: لو لا أنا ولو لا أنت ، كقوله تعالى " لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَا مُؤْمِنِينْ "^(٢٤) ، ويستدل المرادي بالآلية في استبطاط الحكم النحوى . قال : " وإذا ولـي " لو لا " مضمر فحـقه أن يكون ضمير رفع نحو : " لَوْلَا أَنْتُمْ لـكـنا مـؤـمـنـينـ " وـسمع فـليـلاـ " لـوـلـاـيـ ، لـوـلـاـكـ ، لـوـلـاـهـ " خـلـافـاـ للمـبـردـ"^(٢٥) .
- يؤيد المرادي رأي سيبويه والكسائي^(٢٦) أن " إلا " في قوله تعالى: " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ أَكْبَرُ "^(٢٧) ، صفة بمنزلة " غير " ، ويخالف المبرد الذي يرى أنها استثنائية الشلوبيين^(٢٨) وابن الصانع^(٢٩) الذين يريان أنها معنى " غير " التي يراد بها البدل والبعوض^(٣٠) ، وهو ظاهر قول الزجاجي " غير " عنده : " بدل " ، والمعنى : " لو كان فيهما آلة إلا الله " : لو كان فيهما آلة غيره^(٣١) وهذا الرأي بقوله تعالى : " قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءً نَّاَتِ بِقِرْآنٍ غَيْرَ هَذَا أَوْ بَذَلْهُ " ^(٣٢) ، فدلالة التبديل تختلف عن دلالة " غير " في الآية مما يدل على أن " غير " لا تدل على البذرية والعزوز . ثم إن المرادي ينص: " على أن الوصف في الآية الكريمة إنما صح أن يوصف بها وبتأليها؛ لأن مجموعها يؤدي معنى الوصف ، وهو المغايرة"^(٣٣) .
- قاس الترجي بالتمني في نصب المضارع بعد فاء السibilية وواو المعية مسبوقين بنفي أو طلب محضين ، مستدلاً بقراءة حفص " فاطلع " بالنصب^(٣٤) في قوله تعالى: " وَقَالَ فِرْعَوْنَ يَا هَامَانُ ابْنَ لِي صَرْحًا لَعَلَى أَلْبُغُ أَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَلَطَّلَعَ إِلَيْهِ مُوسَى "^(٣٥) .
- جوز الكوفيون استعمال " من " لابتداء الغاية في المكان والزمان^(٣٦) مستشهدين بقوله تعالى : " لَمْسُجَدٌ أَسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ "^(٣٧) ، أما البصريون فقد منعوا ذلك في الزمان وأجازوه في المكان ، وأولوا الآية الكريمة ، والتقدير عندهم : من تأسيس أول يوم^(٣٨) .
- من ذلك ، أيضاً ، إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده ، وقد احتاج الكوفيون للمسألة بقراءة أبي جعفر: " لِيَجْزِي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ "^(٣٩) ، في حكم البصريون على هذه القراءة بالشذوذ^(٤٠) .
- منع البصريون مجيء الفعل الماضي حالاً إذا لم يكن وصفاً لمحذوف أو لم تقترن به قد ، في حين أجاز الكوفيون ذلك مستدلين بقوله تعالى: " أَوْجَاءُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ "^(٤١) .
- ذكر المرادي ما أشار إليه الفراء في قوله تعالى " حَلَقُكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا "^(٤٢) وهو أن " ثم " بمنزلة الواو وهي لا ترتتب^(٤٣) .
- يستدل المرادي بقوله تعالى: " وَتَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ "^(٤٤) ، على حذف الجار قياساً مع " أَنْ " و " أَنْ " دون مراعاة امن اللبس الذي اشترطه ابن مالك^(٤٥) ، فقد اختلف المفسرون في أن تنكحون أم عن أن تنكحوهن^(٤٦) ، كما يستدل في قوله تعالى: " كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً "^(٤٧) ، على حذف الجار قياساً في " كي " زيادة على حذفه مع " أَنْ " و " أَنْ " وهو موضع أهمله النحوين ؛ وذلك إذا قدرت " كي " مصدرية والمحذوف لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جار غيرها^(٤٨) .
- يستدل على اسمية " مهما " بقوله تعالى: " مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ "^(٤٩) ، فقال : " وفهم من تخصيص هذين بالحرافية ، يعني " إن و إذ ما " ، إن ما عداهما من الأدوات أسماء وذلك بالإجماع في غير " مهما " وعلى الأصح فيما ، والدليل عليه قوله تعالى في الآية السابقة ، فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير إلا على اسم وهو مذهب سيبويه في اسمية " مهما " ^(٥٠) فأجاز أن يكون أصلها " مه " أضيفت إليها " ما " ولا يجوز إلا أن تكون " ما " الشرطية ولا تخرج عن الاسمية خلافاً للسهيلى وقد زعم أنها تكون حرفاً معنى " إن " ^(٥١) .
- يستشهد المرادي ، لإثبات أن " لهم " تأتي في العربية معنى " عليهم " ، بقوله تعالى : " وَإِنْ أَسْأَمْ فَلَهَا "^(٥٢) .



- قال المرادي في واو الثمانية^(٥٣): من خصائص كلام العرب إلحاد الواو في الثامن من العدد ، فيقولون: واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية ، إشعاراً بأن السبعة عندهم عدد كامل . واستدلوا على ذلك بآيات : المثال الأول : وردت الأعداد في قوله تعالى: "سَيُقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ " ^(٥٤)، ورأى النحاة أن الواو عاطفة ، أي : يقولون سبعة ، وثامنهم كلبهم . فهما جملتان ، وقيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة ، إذ التقير : هم سبعة ، ثم قيل : الجميع كلامهم ، وقيل العطف من كلام الله ^(٥٥)، وقال الزمخشري: هي الواو الداخلة على الجملة الواقعية صفة للنكرة ، وفائتها توكيده لصوق الصفة بالموصوف . والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر ، وهي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم ، قالوا عن ثبات علم ، وطمأنينة نفس ، ولم يرجموا بالظنّ كغيرهم ^(٥٦)، واعتراض المرادي على ذلك لأن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحوين ^(٥٧)، يقول أبو حيان : الجملة بعد " ثلاثة " صفة ، أي ثلاثة أشخاص ، وإنما قدرنا أشخاصاً ، لأن " رباعهم " اسم فاعل أضيف إلى الضمير ، والمعنى أن رباعهم أي جعلهم أربعة وصيرون إلى هذا العدد ، فلو قدر " ثلاثة " رجال استحال أن يصير ثلاثة رجال أربعة ، لاختلاف الجنسين والواو في " ثامنهم " للعطف على الجملة السابقة ، ويقولون: هم سبعة وثامنهم كلبهم ، فأخبروا أو لا بسبعة رجال جزماً ، ثم أخبروا إخباراً ثانياً أن " ثامنهم كلبهم " بخلاف القولين السابقين ، فإن كلاً منها جملة واحدة ، وصف المحدث عنه بصفة ، ولم يعطف الجملة عليه^(٥٨) ، وترجم الباحثة قول أبو حيان كون الواو تدخل على الجملة الواقعية صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف ، وعلى ثبوت اتصاله بها شيء لم يقل به النحوين ، بل قرروا : أنه لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى ، إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالاً على المغایرة .

المثال الثاني - لم ترد الواو في قوله تعالى: " وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ رُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتُحَتْ أَبْوَابُهَا " ^(٥٩) ، في آية النار ، لأن أبوابها سبعة ، ووردت في قوله تعالى: " وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقُوا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةَ رُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتُحَتْ أَبْوَابُهَا " ^(٦٠) ، في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية ، ويقول المرادي : هي واو الحال ، والمعنى : حتى إذا جاؤوها وقد فتحت . أي : جاؤوها ، وهي مفتحة ، لا يوقفون . وقيل : إن أبواب جهنّم لا تفتح ، إلا عند دخول أهلها ، وأما أبواب الجنة فيتقدم فتحها ، بدليل قوله تعالى: " جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لِهُمُ الْأَبْوَابُ " ^(٦١) .

المثال الثالث - وردت الواو في قوله تعالى: " الْتَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ " ^(٦٢) ، قوله تعالى " والناهون " فالواو فيه عاطفة . وحكم ذكرها في هذه الصفة ، دون ما قبلها من الصفات ، ما بين الأمر والنهي من التضاد . فحياء بالواو رابطة بينهما لتباينهما ، وتتفايفهما^(٦٣) ، ويمكن القول إلى أن الواو في الصفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة غيرهم عدد تام ، وإنما دخلت لأن وضعها على مغایرة ما بعدها لما قبلها .

المثال الرابع - وردت الواو في قوله تعالى: " عَسَى رَبُّهُ إِنْ يُبْلِهُ أَرْوَاجًا حَبِرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَاتِنَاتٍ تَائِيَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ تَيَّبِاتٍ وَأَبْكَارًا " ^(٦٤) ، في قوله تعالى " وأبكاراً " الواو فيه عاطفة ، ولا بد من ذكرها ، لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل واحد^(٦٥) ، ولا يصح إسقاط الواو هنا ، إذ لا تجتمع الشيوب والبكارة ، و " واو " الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط .

- يؤيد المرادي رأي سيبويه في حذف همزة الاستفهام ، لأمن اللبس ، من ضرورات الشعر ، ولو كانت قبل " أم " المتصلة . ومذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار ، وإن لم يكن بعدها " أم " المتصلة^(٦٦) . وجعل من ذلك قوله تعالى: " وَتِلْكَ نِعْمَةٌ ثُمَّنَاهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَدَتْ بَنِي إِسْرَائِيلَ " ^(٦٧) ، وقال : أقوى الاحتجاج ، على ما ذهب إليه ، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل: " وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ " ^(٦٨) . فقال : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ . أراد : أو إن زنى وإن سرق؟ والمخترار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها " أم " المتصلة .

- يؤيد المرادي رأي ابن مالك في أن " باء التعلييل " هي نفسها " باء السبيبة " ولذلك لم يذكر الأكثرون باء التعلييل ، استغناء بباء السبيبة ؛ لأن التعلييل والسبب عندهم واحد ؛ ولذلك متلوا باء السبيبة بهذه المثل التي مثل بها ابن مالك للتعليق ، نحو قوله تعالى: " فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَّمْنَا " ^(٦٩) .

- يجيز المرادي زيادة " الباء " في خبر " ما " التمييمية ، فقال: " وزيايتها في الخبر ضربان : مقيسة ، وغير مقيسة . فالمقيسة في خبر " ليس " و " ما " أخذتها ، نحو قوله تعالى: " أَلِلَّيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ؟ " ^(٧٠) ، قوله تعالى: " وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ؟ " ^(٧١) .



- يرجح المرادي ويؤيد رأي ابن مالك في كاف التشبيه كونه حرفًا ، فقال^(٧٢) : كاف الجر ، ملازم لعمل الجر . والدليل على حرفيته ، أنه على حرف واحد ، صدراً ، والاسم لا يكون كذلك . وأنه يكون زائداً ، والأسماء لا تزداد . وأنه يقع مع مجروره صلة ، من غير قبح ، نحو : جاء الذي كزيد . ولو كان اسمًا لقبح ذلك ؛ لاستلزماته حذف صدر الصلة من غير طول . ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسمًا ، إلا في ضرورة الشعر . ومذهب الأخفش والفارسي ، وكثير من النحوين ، أنه يجوز أن تكون حرفًا واسمًا ، في الاختيار^(٧٣) . فإذا قلت : زيد كالأسد ، احتمل الأمراء . وشدّ بن مضاء^(٧٤) ، فقال : إن الكاف اسم أبداً ؛ لأنها بمعنى " مثل " . والجزولي^(٧٥) وابن مالك ما يدل على جواز الأمراء في ذلك مع ترجيح الحرفية إذا وقعت صلة . واستناداً إلى ما جاء من آراء للعلماء فإن الأحسن والأجود لا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفًا . - يؤيد المرادي أن تكون " الكاف " زائدة ، فقد وردت في النثر والنظم ، فقال : من النثر : " ليس كمثله شيء " ^(٧٦) ، فالكاف هنا زائدة ، عند أكثر العلماء . والمعنى : ليس كمثله شيء . قالوا : لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال ، إذ يصير معنى الكلام : ليس مثل منه شيء . وذلك يستلزم إثبات المثل ، تعالى الله عن ذلك^(٧٧) . وزيادتها في كلام العرب غير قليلة ، ومن زيادتها قوله تعالى : " وَحُورٌ عَيْنٌ * كَأَمْثَالِ الْوَلُوْلِ الْمَكْنُونِ " ^(٧٨) . وفائدة زиادتها في الآية توكيده للفظي ، من وجهين : أحدهما للفظي ، والآخر معنوي . اللفظي ، هو أن زيادة الحرف في الكلام تقييد ما يفيده التوكيد اللفظي ، من الاعتناء به . قال ابن جني^(٧٩) : كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى . فعلى هذا يكون المعنى : ليس مثله شيء ، ليس مثله شيء . والمعنوي ، فإنه من باب قول العرب : مثلك لا يفعل كذا^(٨٠) . فنفوا الفعل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته ؛ لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك . فسلكوا به طريق الكناية ؛ لأنهم إذا نفوه عنمن هو أحسن أو صافه فقد نفوه عنه . ذكر ذلك الزمخشري^(٨١) ؛ وقال : فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله : ليس كائنه شيء . و " ليس كمثله شيء " إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها . فالكاف مؤكدة للتشبيه . فنفي التشبيه أو كذا ما يكون . وذلك أنك تقول : زيد كعمرو . وزيد مثل عمرو . فإذا أردت المبالغة التامة قلت زيد كمثل عمرو . فجرت الآية على عرف كلام العرب . وكقول الشاعر^(٨٢) :

لَيْسَ كَمِثْلِ الْقَنِيِّ، زُهْرَىٰ خَلْقٌ، يُوازِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

- يؤيد المرادي رأي الخليل وسيبوبيه في أن من جعل حرف التعريف " آل " ثنائياً ، وهمزته أصلية ، عبر عنه بـ " آل " . ولا يحسن أن يقول : الألف واللام ، كما لا يقال في " قد " : القاف وال DAL . فيقول : الألف واللام . ومن جعل حرف التعريف اللام وحدتها عبر باللام ، كما فعل المتأخرون . ومن جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزته همزة وصل زائدة ، فله أن يقول " آل " ، وأن يقول : الألف واللام . وجوز سيبويه التعبير بالأمراء . ولكن الأول أقيس^(٨٣) .

- يؤيد المرادي مذهب الجمهور في قوله تعالى : " وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجِزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا " ^(٨٤) ، أن " عن " بمعنى بدل ، وقولهم حج فلان عن أبيه ، وقضى عنه دينا^(٨٥) .

- يؤيد رأي العلماء في قوله تعالى : " وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ " ^(٨٦) وقوله تعالى : " وَمَا نَحْنُ بَتَارِكِيَ الْهَتَّا عَنْ قَوْلَكَ " ^(٨٧) ، أن " عن " هنا للتعليل ، أي : بسبب موعدة وعدها ، وبسبب قوله^(٨٨) .

- يؤيد المرادي رأي المالقي^(٨٩) في معناني " عن " أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله : قمت عن أصحابي ، أي : بأصحابي ، واستشهد بقول أمرؤ القيس^(٩٠) :

تَصُدُّ، وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ، وَتَنْقِي بِنَاظِرٍ، مِنْ وَحْشٍ وَجْرَةً، مُطْفِلٍ

أي : بأسيل .

- يؤيد المرادي رأي النحاة في أن " مُنْ " بضم الميم : حرف جر ، مختص بالقسم ، ولا يدخل إلا على الرّبّ . فيقال : مُنْ رَبِّي لأفعلن . وشد قولهم : مُنْ الله . وقيل : هو اسم ، وهو بقية " أيمن " ، لكثرة تصرُّفهم فيها .

واحتج على ذلك بأن " مُنْ " بضم الميم لم تثبت حرفيتها ، في غير هذا الموضع . ورُدّ بدخولها على الرّبّ ، وأيمن " لا تدخل عليه . وبأنها لو كانت اسمًا لأعربت ؛ لأن المُعرَب لا يُزيله عن إعرابه حذف شيء منه^(٩١) .

ذكر المالقي أن " مُنْ " يجوز في نونها الإدغام ، والإظهار مع راء " رب " وعلل جواز الإظهار بأن نونها لما سكنت ، تخفيًا . جاز إظهارها دلالة على أصل التحرير . وصحّ القول باسميتها .

ذكر ابن مالك^(٩٢) في باب " حروف الجر " أن " مُنْ " هذه حرف . وقال : تختص مكسورة الميم ، ومضمومتها في القسم بالرّبّ . وذكر في باب القسم أن " من " مثنت الحرفين مضافاً إلى الله ، مختص من " أيمن " فيكون



مذهبًا ثالثًا . وهو أنها حرف إذا ضمت ميمها أو كسرت ، واسم إذا كانت مثلثة الحرفين والنحوين ذكرها الخلاف في المضمونة الميم^(٩٣)

- يؤيد المرادي رأي سيبويه والمبرد وابن السراج في "أن" المفتوحة الهمزة ، هي فرع المكسورة ، فقال هؤلاء ، في "أن" وأخواتها: الأحرف الخمسة . ولم يعدوا "أن" المفتوحة ؛ لأنها فرع . وهو مذهب الفراء . وقيل: إن المفتوحة أصلٌ للمكسورة^(٩٤) . وقيل: بما أصلان . والأول هو الصحيح . ويدل على أوجه: الوجه الأول أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد ، بخلاف المفتوحة ، والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفرداً من كل وجه . والوجه الثاني أن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة ، بخلاف المفتوحة^(٩٥) . والوجه الثالث أن المفتوحة تصير مكسورة ، بحذف ما تتعلق به . كقولك في "عرفت أنك بـ" : إنك بـ . ولا تصير المكسورة مفتوحة ، إلا بزيادة . والمرجوع إليه بـحذف أصل . والوجه الرابع أن المكسورة تقيد معنى واحداً ، وهو التوكيد . والمفتوحة تقidente ، وتعلق ما بعدها بما قبلها ، فكانت فرعاً . والوجه الخامس أن المكسورة أشبه بالفعل ؛ لأنها عاملة غير معهودة ، كما هو أصل الفعل . والوجه السادس أن المكسورة كلمة مستقلة ، والمفتوحة كبعض اسم لذلك تقرر أن "أن" لها ثلاثة أحوال: تارة يجب كسرها ، وتارة يجب فتحها ، وتارة يجوز الوجهان^(٩٦) .

- يرجح المرادي ويؤيد أن معنى "اللام" في الأصل ، هو الاختصاص . وهو معنى لا يفارقها ، وقد يصحبه معانٍ آخر . وإذا تؤملت سائر معاني الباء وجدت راجعة إلى الاختصاص . ومن معاني اللام المشهورة التعليل ، وهو راجع إلى معنى الاختصاص ، فإذا قلت : جئتكم للإكرام ، دلت اللام على أن مجئكم مختص بالإكرام . إذ كان الإكرام سببه^(٩٧) .

- يؤيد المرادي رأي الكوفيين والبغداديين ، وعددهم "بله" من أدوات الاستثناء ، وأجازوا النصب بعدها ، على الاستثناء ، نحو: أكرمت العبيد به الأحرار . رأوا ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف ، فجعلوا استثناء . إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد . وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها ، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض . ورأى المرادي ، ليس بصحيف بل النصب مسماً من كلام العرب^(٩٨) .

- يؤيد المرادي رأي العلماء في "خلا" يكون حرفًا من حروف الجر ، وفعلاً متعدياً ، وهي في الحالتين ، من أدوات الاستثناء . فإذا كانت حرفًا جرًّا لاسم المستثنى بها ، نحو: قام القوم خلا زيد . وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى ، نحو: قام القوم خلا زيداً . وكلا الوجهين ، الجر والنصب ، ثابت بالنقل الصحيح عن العرب . وإذا استثنى بها ضمير المتكلم ، وقصد الجر ، لم يؤت بنون الوقاية . وإذا قُصد النصب أتي بها . فيقال ، على الأول: خلائي . وعلى الثاني: خلاني . وتنعى فعليتها بعد "ما" المصدرية ، نحو: قام القوم ما خلا زيداً . فـ "خلا" هنا فعل ، لأن "ما" المصدرية لا توصل بحرف الجر ، وإنما توصل بالفعل . وإجازة الجر بها بعد "ما" تكون "ما" زائدة ، لا مصدرية ، و "خلا" حرف جر . فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد ، لأن "ما" لا تكون زائدة أول الكلام . لأنها ضد الاعتناء الذي قدمت له . وإن كان يحكي ذلك ، عن العرب ، فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه^(٩٩) .

- يؤيد المرادي رأي النحوين وابن مالك ، أن من خصائص "رب" ، أن الفعل الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضياً . تقول: رب رجل كريم لقيت . ولا يجوز "سألهي" . وإنما لزم مضيًّ فعلها ، لأنها جوابٌ ماضٌ . وقيل: لأنها للتقليل ، فألوها الماضي ، لأنها قد تحققت فلته . وذهب بعض النحوين إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً ، حالاً ، ومستقبلاً ، والمضارُ أكثر . وهو اختيار ابن مالك^(١٠٠) .

فمن وقوعه مستقبلاً قوله الشاعر^(١٠١) :

فإن أهلك فرب فتى سيبiki علي مهدي رخص البنان

وთؤول البيت، على أنه من حكاية المستقبل، بالنظر إلى المضي. كأنه قال: فرب فتى بكى علي فيما مضى، وإن كنت لم أهلك، فكيف يكون بكاؤه إذا هلكت؟ كقولك: لم ترتك زيداً وقد كان سيعطيك. وقيل: هو على إضمamar القول، أي: أقول فيه سيبiki. هذا إذا جعل "سيبiki" جواب "رب" وأما إن جعل صفة مجرورها، والجواب محدود، أي: لم أقض حقه، فلا إشكال^(١٠٢) .

- يؤيد المرادي رأي الجمهور بـ "أما" حرف بسيط ، فيه معنى الشرط ، مؤول بـ "مهما يكن من شيء" فإذا قلت: أما زيدٌ فمنطقٌ ، فالتقدير "مهما يكن من شيء فزيد منطق" ، فحذف فعل الشرط وأداته ، وأقيمت "أما" مقامها ، فصار التقدير: أما فزيد منطق ، فأخترت الفاء إلى الجزء الثاني، لضرب من إصلاح اللفظ . وقال



المالقي ولا يلزم تكريرها^(١٠٣) ، خلافاً لبعضهم ، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول . وهذا غير لازم . إلا إن كان في اللفظي . والمعنى ، فلا يلزم^(١٠٤) .

- يؤيد المرادي رأي الأخفش الرفع في نحو^(١٠٥) : ما سرت حتى أدخل المدينة ، إنما أجازه على أن يكون أصل الكلام واجباً ، ثم أدخلت أدلة النفي على الكلام بأسره . فنفيت أن يكون عنك سير كأن عنه دخول . أن " حتى " إذا رُفع المضارع بعدها تكونه حالاً ، أو مؤولاً به ، فهي كالفاء في إفاده معنى السبيبة . وتصلح الفاء في موضعها ، ولكنها مع ذلك حرف ابتداء ، لا حرف عطف ، لأن " حتى " العاطفة لا تعطف الجمل عند الجمهور . فإذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة ، وتعطف الفعل على الفعل . وذلك إذا دخلت على الماضي ، أو المستقبل ، على جهة السبب . نحو : ضربت زيداً حتى بكى . والأضربيه حتى يبكي . وثمرة الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع في " يبكي " ، على العطف ، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب .

استناداً إلى ما ورد من آراء ، يمكن القول إن المرادي ناقش معظم آراء النحاة الذين سبقوه ، فكانت النتائج التي توصل إليها تؤيد الأحكام النحوية وتختلف بعضها ، والجدول التالي يبيّن النتائج التي توصلنا إليها .

جدول رقم (١)
تأييد الأحكام النحوية

تأييد المرادي	العلماء	الأحكام	الحرف
يؤيد رأي ابن مالك	رأي ابن مالك	حرف جواب قسم مقدر بعد " لا جرم "	أنَّ بعد " لا جرم "
يؤيد المرادي ويرجح قول المبرد ضمير رفع	رأي الأخفش والانتباري رأي سيبويه رأي المبرد	" الياء و الكاف " موضع رفع موضع ضمير رفع	لولي ، لولاك
يؤيد رأي سيبويه	رأي سيبويه رأي المبرد رأي الشلوبين ، وابن الصائغ	صفة منزلة غير استثنائية بمعنى بدل	إلاَّ
يؤيد رأي العلماء	رأي الجمهور	الحق الترجي بالمعنى في نصب الفعل المضارع بعد الفاء السبيبة	لعل
يؤيد رأي الكوفيين	رأي البصريين رأي الكوفيين	" من " لابتداء الغاية في المكان لابتداء الغاية في " الزمان والمكان "	من
يؤيد رأي الجمهور	رأي الجمهور	بمعنى " الباء "	عن
يؤيد رأي الفراء	رأي الفراء	" ثم " بمنزلة الواو ولا ترتب	ثم
يخالف الحذف دون مراعاة أمن اللبس	رأي ابن مالك	حذف الجار قياساً مع مراعاة أمن اللبس	أنَّ ، أنْ
يؤيد رأي العلماء	رأي العلماء	" عن " للتعليل	عن
يؤيد رأي العلماء	رأي العلماء	الإحقاق الواو في الثامن من العدد	واو الثمانية
يؤيد رأي سيبويه في حذفها إذا كان بعدها " أم " المتصلة	رأي سيبويه رأي الفراء	حذف همزة الاستفهام لأمن اللبس من ضرورات الشعر، قبل " أم " المتصلة جواز حذفها في الاختيار	همزة الاستفهام
يؤيد رأي ابن مالك	رأي ابن مالك	هي نفسها باء السبيبة	باء التعليل
يؤيد رأي العلماء	رأي الجمهور	زيادتها في خبر " ما " التمييمية مقيسة	" الباء " في خبر ليس



يؤيد رأي ابن مالك	رأي ابن مالك رأي ابن مضاء رأي الأخفش والفارسي	أنها حرف أنها اسم بمعنى "مثل" أنها اسم	كاف التشبيه في صلة الموصول
يؤيد رأي سيبويه لأنه أقيس	رأي سيبويه رأي المتأخرین	ثاني الوضع وهمزة أصلية ويعبر عنه بـ "آل" ومن جعل حرف اللام عبر عنه باللام	آل التعريف
يؤيد رأي سيبويه	رأي سيبويه رأي السهيلي	أنها اسم أنها حرف	مهما
يؤيد رأي البغداديين والنصب مسموع من كلام العرب	رأي الكوفيين والبغداديين رأي البصريين	"بله" من أدوات الاستثناء وأجازوا النصب بعدها لا يستثنى ولا يجوز إلا الخفض بعدها	بله
يؤيد رأي الزجاجي وابن مالك	رأي المبرد وابن جني عند الزجاجي وابن	أنها فعل أنها اسم	حاشى
يؤيد رأي الجمهور	رأي الجمهور	عن "عن" بمعنى "بدل"	عن
يؤيد رأي العلماء	رأي العلماء	"منْ" حرف جر مخصوص بالقسم ولا يدخل إلا على "الرب"	منْ
يؤيد رأي العلماء	رأي سيبويه ، والمبرد وابن السراج	"أن" المفتوحة الهمزة هي فرع المكسورة	أن المفتوحة
يؤيد رأي العلماء	رأي العلماء	أن الأصل في اللام الاختصاص وهو معنى لا يفارقها وتؤملت جميع سائر المعاني وجدت راجعة للاختصاص	اللام
يؤيد رأي الجمهور	رأي الجمهور	أنها حرف جر ، وفعلاً متعدياً وهو في الحالتين من أدوات الاستثناء	خلا
يؤيد رأي ابن مالك	رأي ابن مالك	أن الفعل الذي تتعلق أن يكون ماضياً	رب
يؤيد حذفه إذا قدرت "كي" مصدرية والمحذفة لام	رأي ابن مالك	حذف الجار قياساً في "كي" مع مراعاة أمن اللبس	كي
يؤيد رأي الجمهور	رأي الجمهور	أنه حرف بسيط ، فيه معنى الشرط ، مؤول بـ "مهما يكن من شيء"	أما
يؤيد رأي الأخفش	رأي الأخفش رأي الجمهور	يجيز رفع الفعل المضارع بعد حتى لا يجيئون إلا النصب	حتى
يؤيد رأي العلماء	رأي ابن جني رأي ابن هشام رأي الزمخشري	زائدة للتوكيد والمباغة الكاف مؤكدة للتشبيه	الكاف زائدة

إن أهم الفروق بين الاستنباط والتقرير أن الأول شاهد أو مجموعة شواهد لاستنباط حكم أو قاعدة نحوية في حين إن الغاية من التقرير توثيق ذلك الحكم والإقرار به بما لا يقبل معه جدلاً أو دحضًا.



المبحث الثاني : استنباط الأحكام وإقرارها

كما وجدنا المرادي بارعاً في استخدام الشاهد القرآني لغرض الاستنباط فقد استطاع توظيفه لغرض التوثيق في مواطن كثيرة، ولقد أورد أمثلة على الإقرار، منها :

- يقرر المرادي بقوله تعالى : "ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ" ^(١٠٦) قوله تعالى : "لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ" ^(١٠٧) إن "الباء" للتعديـة وهي القائمة مقام الهمزة ، في إيصال معنى الفعل اللازم للمفعول به ، ويقول ، ويؤيد أنباء التعديـة بمعنى الهمزة قراءة اليماني ^(١٠٨) : "أَذَهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ" .

- يقرر المرادي في عطف المفصل على المجل ^(١٠٩) ، هو أن الخبر الثاني هو عين الأول ، غير أن الأول خبر مجمل ، والثاني مفصل ، فكان المتكلم بعد أن ألقى الخبر مجملًا ، استأنف إخباراً آخر يفصل فيه ما أجمله ، كما في قوله تعالى : "وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْمَمُ الْحَاكِمِينَ" ^(١١٠) . يقول أبو حيان : "وَمَعْنَى وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ : أَرَادَ أَنْ يَنْادِيهِ ، وَلَذِكَ أَدْخَلَ الْفَاءَ ، إِذْ لَوْ كَانَ أَرَادَ حَقِيقَةَ النَّدَاءِ إِخْبَارَ عَنْ وَقْوَعِهِ مِنْهُ لَمْ تَدْخُلْ الْفَاءَ ، فَقَالَ : 'وَلَسَقَطَتْ كَمَا لَمْ تَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : 'إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً حَفِيَّاً قَالَ رَبُّ

"الْوَاوِ فِي هَذِهِ الْجَمْلَةِ لَا تَرْتَبِ أَيْضًا'" ^(١١١) . إقراره في هذه الجملة لا ترتـب أـيضاً ^(١١٢) .

- إقراره في قوله تعالى : "لَمْنَ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ الرَّضَاـعَةَ" ^(١١٣) على قراءة بعضـهم ، إقراره إنـها "أن" المـصرـية

أـهمـلتـ حـمـلاـ عـلـىـ أـخـتهاـ "ـماـ" ^(١٤) .

٥- يقرـ المرـاديـ فيـ "ـتـاءـ التـائـيـتـ"ـ حـرـفـ يـلـحـقـ الفـعـلـ ،ـ دـلـالـةـ عـلـىـ تـائـيـتـ فـاعـلـهـ ،ـ لـزـومـاـ فيـ موـاضـعـ ،ـ وجـواـزاـ فيـ موـاضـعـ ،ـ وـلـاـ تـلـحـقـ إـلـاـ المـاضـيـ ،ـ وـتـنـصـلـ بـهـ مـتـصـرـفـاـ ،ـ وـغـيرـ مـتـصـرـفـ ،ـ مـاـ لـمـ يـلـزـمـ تـذـكـيرـ فـاعـلـهـ ،ـ كـ "ـأـفـعـلـ"ـ فيـ التـعـجـبـ ،ـ وـ "ـخـلـاـ ،ـ وـعـداـ ،ـ وـحـاشـاـ"ـ فيـ الـاستـثنـاءـ .ـ وـحـكـمـ هـذـهـ التـاءـ السـكـونـ ،ـ وـقـدـ لـحـقـتـ تـاءـ التـائـيـتـ ثـلـاثـةـ أـحـرـفـ وـهـيـ :ـ "ـرـبـتـ ،ـ وـثـمـتـ ،ـ وـلـاتـ"ـ ،ـ وـتـاءـ التـائـيـتـ الـتـيـ تـلـحـقـ الـاسـمـ فـلـاـ تـعـدـ مـنـ حـرـوفـ الـمعـانـيـ ^(١١٥) .

- إقرارـ المرـاديـ بـأـنـ "ـسـيـنـ التـقـيـسـ"ـ مـخـصـصـ بـالـمـضـارـعـ ،ـ وـتـخلـصـ لـلـاسـتـقـبـالـ ،ـ نحوـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ "ـكـلـاـ سـيـعـلـمـونـ" ^(١١٦) .ـ وـدـخـلـتـ عـلـىـ الـفـعـلـ الـمـقـرـونـ بـ "ـالـآنـ"ـ ،ـ فـيـ قـوـلـ الشـاعـرـ ^(١١٧) :

فـإـنـيـ لـسـتـ خـاـذـلـكـمـ ،ـ وـلـكـنـ سـاسـعـيـ ،ـ الـآنـ ،ـ إـذـ بـلـغـتـ أـنـاـهاـ

فالـشـاعـرـ أـرـادـ التـقـرـيبـ وـلـمـ يـرـدـ بـ "ـالـآنـ"ـ الـزـمـنـ الـحـاضـرـ حـقـيـقـةـ .ـ وـقـدـ لـاـ يـحـتـاجـ إـلـىـ التـأـوـيلـ بـالـقـرـيبـ ،ـ بـلـ يـقـالـ :

إنه مقدر بـ "ـمـنـ"ـ ،ـ كـأـنـهـ قـالـ :ـ سـاسـعـيـ مـنـ الـآنـ ^(١١٨) .

- يـقـرـ المرـاديـ أـنـ الـفـاءـ زـائـدـةـ إـذـ دـخـلـتـ عـلـىـ خـبـرـ الـمـبـتدـأـ ،ـ وـتـضـمـنـ مـعـنـىـ الـشـرـطـ .ـ نـحـوـ :ـ الـذـيـ يـأـتـيـ فـلـهـ دـرـهـ ،ـ فـهـذـهـ الـفـاءـ شـبـيـهـ بـفـاءـ جـوـابـ الـشـرـطـ ؛ـ لـأـنـهـ دـخـلـتـ لـقـيـدـ التـصـيـصـ عـلـىـ أـنـ خـبـرـ مـسـتـحـقـ بـالـصـلـةـ الـمـذـكـورـةـ .ـ وـلـوـ حـذـفـ لـاـحـتـمـلـ كـوـنـ خـبـرـ مـسـتـحـقـاـ بـغـيـرـهـ .ـ وـجـعـلـهـ زـائـدـةـ ؛ـ لـأـنـ خـبـرـ مـسـتـغـنـ عـنـ رـابـطـ يـرـبـطـهـ بـالـمـبـتدـأـ .ـ وـلـكـنـ الـمـبـتدـأـ لـمـ شـابـهـ اـسـمـ الـشـرـطـ ،ـ دـخـلـتـ الـفـاءـ فـيـ خـبـرـهـ تـشـبـيـهـاـ لـهـ بـجـوـابـ .ـ وـإـفـادـتـهـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ لـاـ يـمـنـعـ تـسـمـيـتـهـ زـائـدـةـ ،ـ فـهـذـهـ الـفـاءـ شـبـيـهـ بـفـاءـ جـوـابـ الـشـرـطـ ^(١١٩) .

- إـقرارـهـ أـنـ كـافـ التـشـبـيـهـ تـكـوـنـ لـلـتـعـلـيلـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ "ـكـمـ أـرـسـلـنـاـ فـيـكـمـ رـسـوـلـاـ" ^(١٢٠) .ـ قـالـ :ـ أـيـ :ـ لـمـ فـعـلـتـ هـذـاـ فـاذـكـرـونـيـ .ـ وـوـرـودـهـ لـلـتـعـلـيلـ كـثـيرـ .ـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ "ـوـاـنـذـكـرـوـهـ كـمـ هـذـاـكـمـ" ^(١٢١) ،ـ وـقـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ "ـوـيـ كـأـنـهـ لـاـ يـفـلـحـ الـكـافـرـوـنـ" ^(١٢٢) ،ـ أـيـ :ـ أـعـجـبـ لـأـنـهـ لـاـ يـفـلـحـ الـكـافـرـوـنـ .ـ وـقـالـ :ـ كـمـ أـنـهـ لـاـ يـعـلـمـ فـتـجاـوزـ اللـهـ عـنـهـ .ـ وـالتـقـدـيرـ :ـ لـأـنـهـ لـاـ يـعـلـمـ فـتـجاـوزـ اللـهـ عـنـهـ ^(١٢٣) .

- إـقرارـهـ كـافـ الـخـطـابـ ،ـ حـرـفـ يـدـلـ عـلـىـ أـحـوـالـ الـمـخـاطـبـ .ـ وـيـتـصـلـ بـ "ـأـرـأـيـتـ"ـ الـتـيـ بـمـعـنـىـ "ـأـخـبـرـنـيـ"ـ ،ـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ "ـأـرـأـيـتـ هـذـاـ الـذـيـ كـرـمـتـ عـلـيـ" ^(١٢٤) .ـ فـالـكـافـ فـيـ ذـلـكـ حـرـفـ خـطـابـ ،ـ لـاـ مـوـضـعـ لـهـ مـنـ الـإـعـرـابـ .ـ وـمـذـهـبـ الـفـرـاءـ إـلـىـ أـنـ الـكـافـ فـيـ ذـلـكـ اـسـمـ فـيـ مـوـضـعـ رـفـعـ بـالـفـاعـلـيـةـ ،ـ وـالـتـاءـ حـرـفـ خـطـابـ .ـ وـيـضـعـفـ الـمـرـاديـ هـذـاـ الرـأـيـ مـنـ وـجـهـيـنـ ^(١٢٥) ،ـ :ـ الـوـجـهـ الـأـوـلـ :ـ أـنـ الـتـاءـ مـحـكـومـ بـفـاعـلـيـتـهـ ،ـ مـعـ غـيـرـ هـذـاـ الـفـعـلـ بـإـجـمـاعـ ،ـ وـالـكـافـ بـخـلـافـ ذـلـكـ .ـ وـالـوـجـهـ الـثـانـيـ :ـ أـنـ الـتـاءـ لـاـ يـسـتـغـنـ عـنـهـ ،ـ بـخـلـافـ الـكـافـ ،ـ فـإـنـهـ يـجـوزـ أـلـاـ تـذـكـرـ .ـ وـمـاـ لـاـ يـسـتـغـنـ عـنـهـ أـوـلـىـ بـالـفـاعـلـيـةـ .ـ وـالـمـذـهـبـ الصـحـيـحـ هـوـ أـنـ الـكـافـ حـرـفـ خـطـابـ لـاـ مـحـلـ لـهـ مـنـ الـإـعـرـابـ .

- يـقـرـ المرـاديـ أـنـ لـامـ الـجـحـودـ ،ـ هـيـ الـمـؤـكـدةـ لـفـيـ خـبـرـ "ـكـانـ"ـ مـاضـيـةـ لـفـظـاـ أوـ مـعـنـىـ ،ـ فـوـاقـ الـكـوـفـيـنـ عـلـىـ أـنـ الـفـعـلـ الـذـيـ بـعـدـهـ هـوـ الـخـبـرـ ،ـ وـلـمـ يـجـعـلـهـ نـاصـبـهـ بـنـفـسـهـ ،ـ بـلـ جـعـلـ "ـأـنـ"ـ مـضـمـرـةـ بـعـدـهـ وـفـاقـاـ لـلـبـصـرـيـنـ ^(١٢٦) .ـ وـسـمـيـتـ مـؤـكـدةـ لـصـحةـ الـكـلـامـ بـدـوـنـهـ ،ـ لـأـنـهـ زـائـدـةـ .ـ إـذـ لـوـ كـانـ زـائـدـةـ لـمـ يـكـنـ لـنـصـبـ الـفـعـلـ بـعـدـهـ وـجـهـ صـحـيـحـ .ـ وـاـنـمـاـ هـيـ لـامـ اـخـتـصـاصـ ،ـ دـخـلـتـ عـلـىـ الـفـعـلـ ،ـ لـقـدـ :ـ مـاـ كـانـ زـيـدـ مـقـدـراـ ،ـ أـوـ هـامـاـ ،ـ مـسـتـعـدـاـ لـأـنـ يـفـعـلـ .



- يقرر المرادي أن "أي" حرف نداء ، كقولك : أي زيد . وفي الحديث "أي رب" . وهي لنداء البعيد . وقد تُمدُّ ، فيقال : أي . ويجوز مدها ، إذا بعثت المسافة . فيكون المد فيها دليلاً على البعد^(١٢٧)
- يقرر المرادي إلى أن "عن" إذا دخل عليها "من" باقية على حرفيتها . وأن "من" تدخل على حروف الجر كلها ، سوى "من" واللام والباء و "في"^(١٢٨)
- يقرر المرادي "قد" الدالة على التقليل تصرف المضارع إلى الماضي ، والدالة على التكثير كذلك . والتي للتحقيق فإنها تصرفه إلى الماضي ، ولا يلزم فيها ذلك^(١٢٩)
- إقراره "كم" هي اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار ، وليس مركبة ، خلافاً للكسائي والفراء ، فإنها عندهم مركبة من كاف التشبيه و "ما" الاستفهامية محفوظة الألف ، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال . وكم قسمان : استفهامية ، وخبرية . والاستفهامية لا خلاف في اسميتها ، والخبرية مذهب النحويين إلى أنها حرف . ورأى المرادي أنها اسم ويقول^(١٣٠) : وهو الصحيح .
- يقرر ويرجح إلى أن "لم" من خواص الفعل المضارع . ويرى سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ ، فتصرف معناه إلى الماضي . وهو مذهب المبرد ، وأكثر المتأخرین . ويرى بعض النحاة إلى أنها تدخل على مضارعي اللفظ ، فتصرف لفظه إلى المبهم ، دون معناه . ونسبة إلى سيبويه . ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ . والأول هو الصحيح ؛ لأن له نظيرًا ، وهو المضارع الواقع بعد "لو" والقول الثاني لا نظير له^(١٣١)
- يقرر المرادي أن "لو" قسمًا ، هو أن تكون للتقليل ، كقولك : أعطِ المساكين ولو واحدًا . وصلٌ ولو الفريضة . ومنه قوله تعالى: "لَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ"^(١٣٢)
- يقرر المرادي أن الأصل في الحروف غير المختصة ، التي تدخل على الاسم تارة ، وعلى الفعل تارة أخرى ، أنها لا تعمل ، و "لا" النافية من هذا القبيل ، فكان حقّها إلا تعمل ، لكن "لا" عملت عمل "إن" وذلك لأن "لا" لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم ، لأن قصد الاستغراق ، على سبيل التنصيص ، يستلزم وجود "من" لفظاً ، أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات . فوجب لـ "لا" عند ذلك القصد عمل فيما إليها . وعملت عمل "إن" لمشابهتها لها ، في التوكيد . فإن "لا" لتوكيد النفي و "إن" لتوكيد الإثبات . وقيل : إنما لم تعمل الجر ، لـ "لا" يعتقد أنه بـ "من" المنوية ، فإنها في حكم الموجدة ، لظهورها في بعض الأحيان^(١٣٣)
- يقرر المرادي أن المعطوف بـ "لا" العاطفة إما مفرد ، وإما جملة لها محل من الإعراب ، نحو : زيد يقوم لا يقع . ولا يعطف بها فعل ماض على ماض ، لئلا يتتبّس الخبر بالطلب ؛ لا تقول : قام زيد لا قعد ، ويجوز إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لادعاء ، ويجوز العطف بـ "لا" على معنول فعل ماض ، نحو : قام زيد لا عمرو . ولا النافية غير العاطفة ، فإنها تدخل على الأسماء ، والأفعال . فإذا دخلت على الفعل يكون مضارعاً وتخلصه للاستقبال^(١٣٤) . وهذا لازم لسيبويه ، وغيره من القدماء لإجماعهم على صحة "قام القوم لا يكون زيداً" بمعنى : إلا زيداً . ومعلوم أن المستثنى منشيء للاستثناء ، والإثناء لابد من مقارنة معناه اللفظ ، والاستقبال بيانه . وأجمعوا على إيقاعها في موضع ينافي الاستقبال . نحو : أتظن ذلك كائناً أم لا تظنه ؟ وما لك لا تقبل ؟ وأراك لا تبالي ، وما شأنك لا توافق ؟ وغَرِ الزمخشري^(١٣٥) وغيره من المتأخرین قول سيبويه^(١٣٦)
- "إذ قال : هو يفعل ، أي : هو في حال فعل ، فإن نفيه : ما يفعل . وإذا قال هو يفعل ، ولم يكن يفعل واقعاً ، فإن نفيه : لا يفعل"^(١٣٧) . وإنما نبه على الأولى ، في رأيه ، والأكثر في الاستعمال^(١٣٨)
- إقراره أن تكون "من" زائدة تقييد التنصيص على العموم . وتسمى الزائدة ، لاستغراق الجنس ، وهي الدالة على نكرة لا تختص بالنفي ، نحو : ما في الدار من رجل . فهذه تقييد التنصيص على العموم ، لأن "ما في الدار رجل" محتمل لنفي الجنس ، على سبيل العموم ، ولنبي واحد من هذا الجنس ، دون ما فوق الواحد . ولذلك يجوز أن يقال : ما قام رجل بل رجلان . فلما زيدت "من" صار نصاً في العموم ، ولم يبق فيه احتمال . وقيل : إنها في نحو ما جاءني من رجل ، "زائدة ، على حد زياحتها في" : ما جاءني من أحد ، لأنك إذا قلت : ما جاءني من رجل "، فإنما أدخلت" من "على النكرة ، عند إرادة الاستغراق فصار "رجل" لـ "لما أردت به الاستغراق مثل "أحد" . ولا تزداد عند سيبويه وجمهور البصريين إلا بشرطين^(١٣٩) : الشرط الأول أن يكون ما قبلها غير موجب . أي المنفي ، نحو قوله تعالى: "مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ"^(٤٠) ، والنفي نحو : لا يقم من أحد ، والاستفهام ، نحو قوله تعالى: "هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ"^(٤١) . ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام ، إنما يحفظ في "هل"



" وأجاز بعضهم زيادتها في الشرط ، نحو : إن قام من رجل فأكرمه . والشرط الثاني : أن يكون مجرورها نكرة ، كما مُثُلَّ^(١٤٢)

وابن هشام ، وابن مالك يريان زيادتها^(١٤٣) ، بلا شرط . قالا : لثبت السماع بذلك ، نظماً ونشرًا . فمن النثر قوله تعالى : " وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ ثَبَأَ الْمُرْسَلِينَ"^(١٤٤) ، قوله تعالى : " يُخَلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ"^(١٤٥) وقوله تعالى : " وَيُكَفَّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ"^(١٤٦) وقوله تعالى : " يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ"^(١٤٧) .

- يقر المرادي أن تكزن " إذا " ظرفًا لما يُستقبل من الزمان . متضمنة معنى الشرط ، ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها ، إلا في الشعر ، كقول الشاعر :

وإذا ثصبك خصاصة فارج الغئى وإلى الذي يعطي الرغائب ، فار غب^(١٤٨)

وإنما لم يجزم بها ، لمخالفتها " إن " الشرطية . وذلك لأن " إذا " لما يُثنيّ وجوده أو رُجح ، بخلاف " إن " فإنه المشكوك فيه ، وقد تدخل على المُتنيّ وجوده إذا أبهم زمانه ، قوله تعالى : " أَفَإِنْ مِنْ فَهُمُ الْخَالِدُونَ "^(١٤٩) . وتدخل على المستحيل ، قوله تعالى : " قُلْ إِنْ كَانَ لِرَحْمَنَ وَلَدٌ فَإِنَّا أَوْلُ الْعَابِدِينَ "^(١٥٠) . وأجاز الكوفيون الجزم بـ " إذا " مطلقاً^(١٥١) .

- يقر المرادي في " إذ " و " إذا " في جواب " بينما " و " بينما " في الشاهد الشعري^(١٥٢) :
بينما المرأة في فنون الأدبي فـ إذا رأى المثلون مُؤافي
لم يأت عن فصيح . والصحيح أنه عربي ، ولكن تركها أفسح^(١٥٣) .

- إقراره أن " ألا " حرف تحضيض وعرض ، لكنه يصفها مع أحرف التحضيض ؛ لكونها للطلب ولكن التحضيض أشد توكيداً من العرض . والفرق بينهما أنك في العرض تعرّض عليه الشيء ، لينظر فيه . وفي التحضيض تقول : الأولى لك أن تفعل ، فلا يفوتنك . قيل : ولذلك يحسن العبد لسيده : ألا تعطيني . ويقبح : لولا تعطيني^(١٥٤) .

- يقر المرادي أن تكون " أن " بمعنى " لعل " ، كقول العرب^(١٥٥) : أئْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا . ومنه قراءة من فتح الهمزة ، في قوله تعالى : " وَمَا يُشْعُرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ "^(١٥٦) ، أي : لعلها . و " أن " هذه إحدى لغات " لعل "^(١٥٧) .

- يقر المرادي أن " أيا " حرف من حروف النداء وهي للبعيد . قال الشاعر^(١٥٨) :
أيا طيبة الوعاء ، بين جلجل وبين النقى ، آأنت أم أم سالم؟

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى . وإذا وجدنا منادى دون حرف نداء ، حكمنا بالحذف لـ " يا " لأنها أم الباب^(١٥٩) .

- يقر المرادي " جل " معناها " تَعْمَ " وهي لا تعمل شيئاً ، فقال : إنما هي نائبة مناب الجملة الواقعية جواباً . وهي تُعد في كلامهم قليلة الاستعمال^(١٦٠) .

- يقر ويرجح قول النحوين ، أن " رب " تتعلق بالفعل ، كسائر حروف الجر غير الزوائد ، مع إفادتها التقليل ، مجرى اللام المقوية للتعدية ، في دخولها على المفعول به ، وأيضاً ، " رب " أنها يلزم تصدرها . فلا تتعلق إلا بمتاخر عنها ، قوله^(١٦١) : رب رجل عالم لقيث . فموضع المجرور بها نصب ، كما يكون موضع المجرور ، في قوله : بزيده مررت . وإنما وجب تصديرها ؛ لأن التقليل كالنفي ، فلا يقدم عليه ما في حيزه ، وأيضاً ، أن عاملها يكثر حذفه ، لأنها جواب لمن قال لك : مالقيت رجلاً عالماً . أو قدرت أنه يقول . فتقول في جوابه : رب عالم ، أي : قد لقيت . قال ابن يعيش^(١٦٢) : ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل ، حتى إن بعضهم قال : لا يجوز إظهاره ، إلا في ضرورة الشعر . وأنها قد تمحى ، ويبقى عملها . ولا يكون ذلك في غيرها ، إلا نادرًا . قال ابن مالك^(١٦٣) : يُجرّ بـ " رب " محضرفة بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد " بل " أقل ، ومع التجدد أقل .

- يقر المرادي أن " حتى " الجارة أعم ، من " حتى " العاطفة ؛ لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر ، ولا عكس ؛ لأن الجر يكون في مواضع لا يجوز فيها العطف . منها أن يقتربن بالكلام ما يدل على أن ما بعدها غير شريك لما قبلها . نحو : صُمِّتِ الْأَيَّمَ حَتَّى بُومَ الْفَطْرِ . فهذا يجب فيه الجر . ومنها إلا يكون قبلها ما يُعطف عليه ، نحو قوله تعالى : " حَتَّى مَطْلَعَ الْفَجْرِ "^(١٦٤) . فيجب الجر ، أيضاً ، واتفقوا على أنها لا يُعطف بها ، إلا حيث تجرّ ، ولا يلزم العكس .

استناداً إلى ما ورد من آراء يمكن القول أن المرادي استنبط كثير من الأحكام النحوية التي تميز بها عن غيره من النحو ، والجدول التالي يبيّن النتائج التي توصلنا إليها .



جدول رقم (٢)
أحكام المرادي

أحكام المرادي	الحرف
يقرر المرادي العطف بها فعل ماضٍ على ماضٍ لئلا يتبس الخبر بالطلب ، إلا إذ قررت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء تفيد التنصيص على العموم لاستغراق الجنس	لا " العاطفة من الزائدة
يقرر أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط ولم يجزم بها لمخالفتها " إن " الشرطية	إذا
في جواب " بينما وبينما " أنه عربي لكن ليس بفصحى وتركه أصح	إذ ، إذا
يعدها من حروف التحضيض ولكونها للطلب لكن التحضيض أشدّ توكيداً	ألا
يقرر " أن " بمعنى " لعل "	أن
حرف نداء للبعيد ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى وإذا وجدها منادى دون حرف نداء ممحوظ هو " يا "	أيا
يقرر الهمزة للتعديبة وهي قائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به	الباء
يقرر هي زائدة إذا دخلت على خبر المبتدأ وتتضمن معنى الشرط لأنها شبيه بفاء جواب الشرط ودخلت لتفيد التنصيص	فاء الزائدة
حرف يلحق الفعل ، دلالة على تأثير فاعل ، ولا تلحق إلا الماضي ، وتنصل به متصرف وغير متصرف	تاء التأثير
إقراره كاف التشبيه تكون للتعليل	كاف التشبيه
أن الخبر الثاني هو عين الأول ، غير أن الأول مجمل والثاني مفصل	عطف المفصل على المجمل
حرف بدل على أحوال المخاطب لا موضع له من الإعراب	كاف الخطاب
مؤكدة لنفي في خبر " كان " ماضياً لفظاً ومعنى على أن الفعل بعدها هو الخبر ولم يجعلها ناسبة بنفسها بل بأن مضمرة	لام الجحود
حرف نداء ، لنداء البعيد ، ويجوز مدّها إذا بعث المسافة فيكون دليلاً على البعد	أيُّ
يقرر إذا دخلت " من " عليها باقية على حرفيتها وأنما تدخل على جميع حرف الجر عدا " سوى " مذ " اللام " الباء " في "	عن
يقرر " كم " الاستفهامية ، والخبرية ، أنها اسم	كم
تدخل على الفعل المضارع ، وتدخل على الماضي فتصير معناه المبهم	لم
يقرر أن " لو " تكون للتعليل	لو



يقرر أن " لا " أعملت في الاسم لأنها قصد بها التنصيص على العموم , ولأن قصد الاستغرار على سبيل التنصيص يستلزم وجود " من " ولا يليق ذلك إلا بالأسماء	لا
يقرر معناها " نَعَمْ " وهي نائب مناب الجملة الواقعية جواباً	جل
تعلق بالفعل , مع إفادتها التقليل , مجرى اللام المقوية للتعديبة	رُبّ
يقرر " حتّى " الجارة أعمّ من العاطفة لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر	حتّى الجارة

الخاتمة

استقرى النحاة النصوص العربية وركزوا على النص القرآني ، واستخلصوا القواعد ، وأدرجوها في مصنفاتهم، وأيدوا كل قاعدة بشاهد من القرآن ، أو الحديث الشريف ، أو كلام العرب ، شعره ، ونثره . ظهر قراءة كتاب " الجنى الداني " في حروف المعاني " أن المرادي وظفّ منهاجا علمياً له سمات وخصائص تعكس منهاجه وأسلوبه وهو المنهج التعليمي وهذه سمة تميزه هو واقرائه من التعليميين . فكان ينوع في أساليب بحثه النحوی في مؤلفاته عامة ، درس أبواب النحو التقليدية ، واستقرى المادة النحوية وخالف الشواهد ، معينه في ما ذهب إليه الشواهد القرآنية التي استند إليها . تحدث في كتابه " الجنى الداني " عن الحروف والأدوات وهي أصغر مؤثر في التركيب النحوی باعتبارها حروف معان ، تحمل روابط لمعانٍ المفردات .

اهتم المرادي في كتاب الجنى الداني بالأراء المختلفة ، فكان يستقصيها من مظانها ما دفعه إلى الاطلاع على أغلب الكتب النحوية وغيرها من علوم العربية وكتب القراءات والتفسير ما وقع تحت يديه . وكان سبيوبيه والفراء والزجاج وابن مالك أبرز من نقل عنهم . وتتنوعت مواقفه من أصحاب هذه النقول ، فكان ينقل بذكر أسمائهم أو بالإشارة . أو يجمع بين الاثنين، ويذكر أسماء من ينقل عنهم نصاً أو يكتفي بالإشارة فقط .

أن شواهد القرآن هي أصحّ الشواهد لما تحمله من خصائص لا يرقى إليها نظير، ومع هذا فإن الاحتکام لشواهد فيما اختلف فيه النحاة كان أحد أسباب ظهور الخلاف النحوی بين العلماء؛ لذلك اعتمد المرادي على آيات القرآن في توظيف الشاهد القرآني اعتماداً أظهر في الاحتکام إلى القرآن الكريم في تأسيس القواعد والأحكام النحوية ، من خلال توظيف المرادي لشواهد القرآنية في تأييد الأحكام للعلماء .

كما وظف المرادي الشواهد القرآنية في عرض الآراء النحوية، مستعيناً بمعرفته مواطن الخلاف والاتفاق وتمكنه من أدوات الصناعة النحوية . ولم يكن المرادي مقتصرًا في توظيف شواهده على استبطاط قاعدة أو تقريرها بل سعى إلى إقراره لهذه الأحكام ما لا يرتئي من قواعد وأحكام نحوية .



الهؤامش

- ^١ - عبد الطيف , محمد حماسة , النحو والدلالة " مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ", ط ١, دار المعرفة, ١٩٨٤, ص ٤٤ .
- ^٢ - الزبيدي , توفيق , مباحث في علم اللغة واللسانيات " أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث " من خلال بعض نماذجه, الدار العربية للمكتب , طرابلس ليبيا , ١٩٨٤, ص ٢٢٧ .
- ^٣ - السامرائي , فاضل , الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري , دار النذير , بغداد , ١٩٧٠, ص ٤١ .
- ^٤ - سورة الأنعام : ١٦ .
- ^٥ - المبرد , أبو العباس محمد بن يزيد , المقتضب , تحقيق: الاستاذ محمد عبد الخالق عظيمة , عالم الكتب , بيروت, ١٩٦٣ م : ١٤٩ .
- ^٦ - نحو ما فعلوه في تأويل الشواهد الواردة في : الحج ١٩ , الحجرات ٩ , التحرير ٤ , المائدة ٣٨ , المجايلة ١٩ , المائدة ٦٩ .
- ^٧ - الرازي , تفسير الفخر , تحقيق: محي الدين عبد الحميد , المطبعة المصرية , ط ١٩٣٥ / ٣ : ١٩٣٥ .
- ^٨ - عبادة , محمد ابراهيم مصطفى , الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه. رسالة دكتوراه , جامعة القاهرة , ١٩٧٧ , م : ٩٧ .
- ^٩ - المعموري , علي محمد يوسف , الشواهد القرآنية عند المبرد . كلية الآداب , جامعة بغداد , ١٩٩٦ , م : ٨٨ .
- ^{١٠} - معاني القرآن للفراء : ٣٣٠ / ١ .
- ^{١١} - ابن مالك , جمال الدين , شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح , تحقيق: د. طه محسن , دار آفاق عربية , العراق , ١٩٨٥ م : ٤ / ٤ .
- ^{١٢} - المرادي , الحسن بن قاسم , الجنى الداني في حروف المعاني , تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوه , والاستاذ محمد نديم فاضل , ط ١, دار الكتب العلمية , لبنان , ١٩٩٢ م : ٥٥٩ , ابن هشام , مغني الليب عن كتب الأغاريب , تحقيق: مازن المبارك , ومحمد علي حمد الله , ط ٥ , دار الفكر , بيروت , ١٩٧٩ .
- ^{١٣} - هو قعنub بن أبي قعنub أبو السماء العدوi البصري , له اختيار في القراءة شاذ عن العامة , ابن الجزري شمس الدين أبو الخير , غالية النهاية في طبقات القراءة غني بنشره وجمعه : برجستاسr , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ١٩٨٢ م : ٢٧ / ٢ .
- ^{١٤} - الزمخشري , أبو قاسم بن حمود بن عمر , المفصل في علم اللغة , تقديم ومراجعة د. محمد عز الدين السعدي . ط ١, دار احياء العلوم , بيروت , ١٩٩٠ م : ٤٧ / ٨ .
- ^{١٥} - أحمد بن حنبل , أبي عبد الله , مسند الإمام أحمد , دار احياء التراث العربي , بيروت , ٩٦ / ٢ .
- ^{١٦} - الجنى الداني , ص ٥٦٥ , الدمامي , محمد بن أبي بكر , شرح الدمامي على مغني الليب , تصحيح وتعليق: أحمد عزو عنابة , بيروت , لبنان , ٢٠٠٧ م : ١ / ٢٥٠ .
- ^{١٧} - سورة النحل : ٦٢ .
- ^{١٨} - الجنى الداني , ص ٤١٥ .
- ^{١٩} - ابن مالك تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد . حققه وقدم له: محمد كامل برگات , دار الكاتب العربي , الجمهورية العربية المتحدة , ١٩٦٧ م , ص ١٥٤ .
- ^{٢٠} - الجنى الداني , ص ٦٠٥ .
- ^{٢١} - الأبياري , أبي البركات , الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковيين , تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية , بيروت , ١٩٨٧ م : ٩٧ , ابن يعيش , موقف الدين يعيش بن علي , شرح المفصل , إدارة المطبعة المنيرية , مصر : ١٢٢ / ٣ .
- ^{٢٢} - سيبويه , بن عثمان بن قبر , الكتاب , تحقيق: عبد السلام محمد هارون , ط ١, دار القلم , القاهرة , ١٩٦٩ / ٢ م : ٣٧٣ / ٢ , وشرح المفصل : ١٢١ .
- ^{٢٣} - المبرد , الكامل في فقه اللغة , تحقيق: محمد أحمد الدالي , مؤسسة الرسالة , بيروت , ١٩٧٥ م : ٣٤٥ / ٣ .
- ^{٢٤} - سورة سباء : ٣١ .
- ^{٢٥} - الجنى الداني , ص ٦٠٥ .
- ^{٢٦} - النحاس , أبو جعفر , إعراب القرآن , ت : د. زهير غازي زاهد , عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية , ط ٢ , ١٩٨٥ : ٣٦٩ / ٢ .
- ^{٢٧} - سورة الأنبياء : ٢٢ .
- ^{٢٨} - الشلوبين الصغير محمد بن علي بن محمد العالقي لازم ابن عصفور مدة إقامته بمالة , له : شرح أبيات سيبويه , وتكلمة شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية , ت ٦٦٥ , بغية الوعاء : ١٨٧ / ١ .
- ^{٢٩} - ابن الصنائع علي بن محمد بن علي بن يوسف أبو الحسن , بلغ الغاية في النحو , له شرح جمل الزجاجي وشرح كتاب سيبويه , ت ٦٨٥ , بغية الوعاء : ٢ / ٢ .
- ^{٣٠} - السيوطي , جلال الدين عبد الرحمن , الإنقان في علوم القرآن , المكتبة الثقافية , بيروت , ١٩٧٣ م : ١ / ١ .
- ^{٣١} - حروف المعاني , ص ٧ , ٩ .
- ^{٣٢} - سورة يونس : ١٥ .
- ^{٣٣} - الجنى الداني , ص ٥١٨ .
- ^{٣٤} - م. ن , ص ٧٤ .
- ^{٣٥} - سورة غافر : ٣٦ - ٣٥ .
- ^{٣٦} - الأبياري , أبو البركات عبد الرحمن بن محمد , اسرار العربية , تحقيق: محمد بهجة البيطار , دمشق , ١٩٥٧ , ص ١٠٨ .
- ^{٣٧} - سورة التوبه : ١٠٨ .
- ^{٣٨} - الإنصاف : ٣٧٢ / ١ , والجنى الداني , ص ٣٠٨ .
- ^{٣٩} - سورة الجاثية : ٤ .
- ^{٤٠} - ابن عقيل , شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد , ط ٦ , دار الفكر , بيروت , ١٩٧٤ م : ١٢١ / ٢ .
- ^{٤١} - سورة النساء : ٩٠ , والإنصاف : م / ٣٥ .
- ^{٤٢} - سورة الزمر : ٦ .
- ^{٤٣} - الجنى الداني , ص ٤٢٧ .
- ^{٤٤} - سورة النساء : ١٢٧ .



- ^{٤٥} - شرح ابن عقيل : ١٥١ / ٦ .
- ^{٤٦} - المغني , ص ٦٨٢ .
- ^{٤٧} - سورة الحشر : ٧ .
- ^{٤٨} - المغني , ص ٦٨٢ , التوضيح : ١٨٢ / ٢ .
- ^{٤٩} - سورة الأعراف : ١٣٢ .
- ^{٥٠} - ابن هشام الأنصاري , شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب , تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد , ط ١ , مطبعة السعادة , مصر , ١٩٦٠ م , ص ٣٣٤ .
- ^{٥١} - أبو حيان الأندلسي , ارتشف الضرب من لسان العرب , تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمد , مراجعة د. رمضان عبد التواب , مكتبة الخانجي القاهرة , ط ١ , ١٩٩٨ م : ٥٤٧ / ٢ .
- ^{٥٢} - سورة الإسراء : ٧ .
- ^{٥٣} - الجنى الداني , ص ١٦٧ .
- ^{٥٤} - سورة الكهف : ٢٢ .
- ^{٥٥} - ابن هشام , مغني الليبب , ص ٤٧٤ .
- ^{٥٦} - الزمخشري , الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل , تحقيق: جبرائيل سليمان , دار المعرفة , القاهرة , ط ١ , ١٩٦٦ م : ٤٧٩ .
- ^{٥٧} - الجنى الداني , ص ١٦٩ .
- ^{٥٨} - أبو حيان , البحر المحيط , دار الفكر للطباعة والنشر , بيروت , ط ٢٦ , ١٩٨٣ م : ١١٤ .
- ^{٥٩} - سورة الزمر : ٧٣ .
- ^{٦٠} - سورة الزمر : ٧١ .
- ^{٦١} - سورة ص : ٥٠ .
- ^{٦٢} - سورة التوبة : ١٢ .
- ^{٦٣} - الجنى الداني , ص ١٦٨ .
- ^{٦٤} - سورة التحرير : ٥ .
- ^{٦٥} - الجنى الداني , ص ١٦٩ .
- ^{٦٦} - الجنى الداني , ص ٣٤ .
- ^{٦٧} - سورة الشعراء : ٢٢ .
- ^{٦٨} - سنن ابن ماجه , في باب الإيمان : ٢٣ / ١ .
- ^{٦٩} - سورة النساء : ١٦٠ .
- ^{٧٠} - سورة الزمر : ٣٦ .
- ^{٧١} - سورة فصلت : ٤٧ .
- ^{٧٢} - الجنى الداني ص ٧٨ .
- ^{٧٣} - ابن جني , سر صناعة الإعراب , تحقيق: د. حسن هنداوي , دار القلم , دمشق , الطبعة الأولى , ١٩٨٤ : ٢٩٠ / ١ .
- ^{٧٤} - هو أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن , ولد بقرطبة سنة ٥١٣ هـ , ومات في أشبيلية سنة ٥٩٢ هـ , بغية الوعاء : ٣٢٣ / ١ .
- ^{٧٥} - هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز , توفي سنة ٦٠٧ هـ , بغية الوعاء : ٢٣٧-٢٣٦ / ٢ .
- ^{٧٦} - سورة الشورى : ١١ .
- ^{٧٧} - الجنى الداني , ص ٨٧ .
- ^{٧٨} - سورة الواقعة : ٢٣-٢٢ .
- ^{٧٩} - ابن جني , أبو الفتح عثمان , سر صناعة الإعراب . تحقيق: مصطفى السقا وأخرون , القاهرة , ١٩٥٤ م : ٢٨٣ / ١ .
- ^{٨٠} - المغني , ص ١٩٥ .
- ^{٨١} - الكشف : ٢١٣ / ٤ .
- ^{٨٢} - البيت بلا نسبة في الجنى الداني , ص ٨٩ , الألوسي , محمود البغدادي , روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني , دار إحياء التراث العربي , بيروت : ٢٥ : ١٨ .
- ^{٨٣} - الجنى الداني , ص ١٩٣ .
- ^{٨٤} - سورة البقرة : ٤٨ .
- ^{٨٥} - الجنى الداني , ص ٢٤٥ .
- ^{٨٦} - سورة التوبة : ١١٤ .
- ^{٨٧} - سورة هود : ٥٣ .
- ^{٨٨} - الجنى الداني , ص ٢٤٧ .
- ^{٨٩} - م. ن , ص ٢٤٩ .
- ^{٩٠} - ديوانه , ص ١٦ الجنى الداني , ص ٢٤٩ , ووجرة : اسم موضع . والمطفل : ذات الطفل .
- ^{٩١} - الجنى الداني , ص ٣٢١ .
- ^{٩٢} - التسهيل , ص ١٤٤ .
- ^{٩٣} - الجنى الداني , ص ٣٢٢ .
- ^{٩٤} - الكتاب : ٤٦٢ / ١ .
- ^{٩٥} - الجنى الداني , ص ٤٠٣ .
- ^{٩٦} - م. ن , ص ٤٠٤ .
- ^{٩٧} - الجنى الداني , ص ١٠٩ .
- ^{٩٨} - م. ن , ص ٤٢٥ .



- ٩٩ - م. ن، ص ٤٣٧.
- ١٠٠ - الجنى الداني، ص ٤٥١، المغني، ص ١٤٦.
- ١٠١ - البيت لجدر بن مالك، الجنى الداني، ص ٤٥٢، المغني، ص ١٤٦.
- ١٠٢ - الجنى الداني، ص ٤٥٣.
- ١٠٣ - م. ن، ص ٥٢٣.
- ١٠٤ - رصف المباني، ص ٤٧.
- ١٠٥ - الجنى الداني، ص ٥٥٧-٥٥٨.
- ١٠٦ - سورة البقرة: ١٧.
- ١٠٧ - سورة البقرة: ٢٠.
- ١٠٨ - الجنى الداني، ص ٣٨.
- ١٠٩ - م. ن، ص ٦٤.
- ١١٠ - سورة هود: ٤٥.
- ١١١ - سورة مريم: ٣.
- ١١٢ - البحر المحيط: ٢٢٩/١.
- ١١٣ - سورة البقرة: ٢٣٣.
- ١١٤ - الجنى الداني، ص ٢٢٠.
- ١١٥ - م. ن، ص ٥٧.
- ١١٦ - سورة النبأ: ٤.
- ١١٧ - البيت بلا نسبة في الجنى الداني، ص ٥٩، حاشية الدماميني: ١: ١٤٩. الأنى: المنتهى والغاية.
- ١١٨ - الجنى الداني، ص ٥٩.
- ١١٩ - الجنى الداني، ص ٧٠.
- ١٢٠ - سورة البقرة: ١٥١.
- ١٢١ - سورة البقرة: ١٩٨.
- ١٢٢ - سورة القصص: ٨٣.
- ١٢٣ - الجنى الداني، ص ٨٤.
- ١٢٤ - سورة الاسراء: ٦٢.
- ١٢٥ - الجنى الداني، ص ٩٢.
- ١٢٦ - الجنى الداني، ص ١١٩.
- ١٢٧ - م. ن، ص ٢٣٣.
- ١٢٨ - م. ن، ص ٢٤٣.
- ١٢٩ - الجنى الداني، ص ٢٦٠.
- ١٣٠ - م. ن، ص ٢٦١.
- ١٣١ - م. ن، ص ٢٦٧.
- ١٣٢ - سورة النساء: ١٣٥. الجنى الداني، ص ٢٩٠.
- ١٣٣ - الجنى الداني، ص ٢٩٢.
- ١٣٤ - الجنى الداني، ص ٢٩٤.
- ١٣٥ - شرح المفصل: ١٠٨/٨.
- ١٣٦ - الكتاب: ٤٦٠/١.
- ١٣٧ - م. ن: ٤٦٠/١.
- ١٣٨ - الجنى الداني، ص ٢٩٧.
- ١٣٩ - م. ن، ص ٣١٧.
- ١٤٠ - سورة الأعراف: ٥٩.
- ١٤١ - سورة فاطر: ٣.
- ١٤٢ - الجنى الداني، ص ٣١٧.
- ١٤٣ - م. ن، ص ٣١٨.
- ١٤٤ - سورة الأنعام: ٣٤.
- ١٤٥ - سورة الكهف: ٣١.
- ١٤٦ - سورة البقرة: ٢٧١.
- ١٤٧ - سورة الأحقاف: ٣١.
- ١٤٨ - البيت من الطويل. للتمر بن تولب في ديوانه، تحقيق، نوري حمودي القيسي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد ١٩٨٤، ص ٧٢، الجنى الداني، ص ٣٦٧. والراغب: جمع رغبة، وهي العطاء الكثير.
- ١٤٩ - سورة الأبياء: ٣٤.
- ١٥٠ - سورة الزخرف: ٨١.
- ١٥١ - الجنى الداني، ص ٣٦٨.
- ١٥٢ - بلا نسبة في الجنى الداني، ص ٣٦٧، البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ومكتبة الخانجي، دار الرافعى، القاهرة، ١٩٦٨، م: ٣/١٧٨.
- ١٥٣ - م. ن، ص ٣٧٦.



- ١٥٤ - م. ن , ص ٣٨٣ .
- ١٥٥ - الكتاب : ٤٦٣-٤٦٢ / ١ .
- ١٥٦ - سورة الأنعام : ١٠٩ .
- ١٥٧ - الجنى الدانى , ص ٤١٨ .
- ١٥٨ - البيت لذى الرمة . ديوانه ٦٢٢ ، الكتاب : ١٦٨ / ٢ . والوعسae : الرملة اللينة . وجلاجل : اسم موضع . والنقى : التل من الرمل .
- ١٥٩ - الجنى الدانى , ص ٤١٩ .
- ١٦٠ - م. ن , ص ٤٣٣ .
- ١٦١ - م. ن , ص ٤٥٣ .
- ١٦٢ - شرح المفصل : ٢٩-٢٨ / ٨ .
- ١٦٣ - التسبيب , ص ١٤٨ .
- ١٦٤ - سورة القر : ٥ , الجنى الدانى , ص ٥٥٠ .

المصادر

- ١ ابن الجزري شمس الدين أبو الخير, غاية النهاية في طبقات القراء عني بنشره وجمعه : برجستراسر , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ١٩٨٢ م.
- ٢ ابن جنى , أبو الفتح عثمان , سر صناعة الإعراب . تحقيق : مصطفى السقا وآخرون , القاهرة , ١٩٥٤ م.
- ٣ ابن جنى , سر صناعة الإعراب , تحقيق : د حسن هنداوي , دار القلم , دمشق , الطبعة الأولى , ١٩٨٤ .
- ٤ ابن عقيل , شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد , ط٦ , دار الفكر , بيروت , ١٩٧٤ م.
- ٥ ابن مالك , جمال الدين , شواهد التوضيح والتصحیح لمشکلات الجامع الصھیح , تحقيق : د. طه محسن , دار آفاق عربیة , العراق , ١٩٨٥ م.
- ٦ ابن مالك , تسهیل الفوائد وتنکیل المقاصد . حققه وقدم له : محمد كامل برکات , دار الكاتب العربي , الجمهورية العربية المتحدة , ١٩٦٧ م.
- ٧ ابن هشام , مغني الليب عن كتب الأغاریب , تحقيق : مازن المبارك , ومحمد علي حمد الله , ط٥ , دار الفكر , بيروت , ١٩٧٩ م.
- ٨ ابن هشام الأنصاری , شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب , تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد , ط١ , مطبعة السعادة , مصر , ١٩٦٠ م.
- ٩ ابن يعيش , موفق الدين يعيش بن علي , شرح المفصل , إدارة المطبعة المنيرية , مصر.
- ١٠ أبو حيان , البحر المحبظ , دار الفكر للطباعة والنشر , بيروت , ط٢٦ , ١٩٨٣ م.
- ١١ أبو حيان الأندلسی , ارنشاف الضرب من لسان العرب , تحقيق وشرح دراسة : د. رجب عثمان محمد , مراجعة د. رمضان عبد التواب , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط١ , ١٩٩٨ م.
- ١٢ أحمد بن حنبل , أبي عبد الله , مسند الإمام أحمد , دار احياء التراث العربي , بيروت .
- ١٣ الآلوسي , محمود البغدادي , روح المعاني في تفسیر القرآن العظيم والسبع المثاني , دار إحياء التراث العربي , بيروت .
- ١٤ الانباري , أبو البركات عبد الرحمن بن محمد , اسرار العربية , تحقيق : محمد بهجة البيطار , دمشق , ١٩٥٧ .
- ١٥ الأنباري , أبي البركات , الإنصال في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковفين , تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية , بيروت , ١٩٨٧ م.
- ١٦ البغدادي , عبد القادر , خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية , تحقيق : عبد السلام هارون , دار الكتاب العربي للطباعة والنشر , ومكتبة الخانجي , دار الرافعي , القاهرة , ١٩٦٨ م.
- ١٧ الدمامي , محمد بن أبي بكر , شرح الدمامي على مغني الليب , تصحيح وتعليق : أحمد عزو عنایة , بيروت , لبنان , ٢٠٠٧ م .



- ١٨- الرازى , تفسير الفخر, تحقيق: محي الدين عبد الحميد , المطبعة المصرية , ط١٩٣٥ .م.
- ١٩- الزمخشري , الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل , تحقيق: جبرائيل سليمان , دار المعرفة , القاهرة , ط١٩٦٦ .م.
- ٢٠- الزمخشريّ, أبو قاسم بن حمود بن عمر, المفصل في علم اللغة , تقديم ومراجعة د. محمد عز الدين السعدي . ط١, دار احياء العلوم , بيروت , ١٩٩٠ .م.
- ٢١- الزيدي , توفيق , مباحث في علم اللغة واللسانيات " أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث " من خلال بعض نماذجه, الدار العربية للكاتب , طرابلس ليبيا , ١٩٨٤ .م.
- ٢٢- السامرائيّ , فاضل , الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشريّ, دار النذير , بغداد , ١٩٧٠ .
- ٢٣- سيبويه , بن عثمان بن قنبر , الكتاب , تحقيق: عبد السلام محمد هارون , ط١ , دار القلم , القاهرة , ١٩٦٩ .م.
- ٢٤- السيوطيّ , جلال الدين عبد الرحمن , الإتقان في علوم القرآن , المكتبة الثقافية, بيروت, ١٩٧٣ .م.
- ٢٥- عبادة , محمد ابراهيم مصطفى , الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه . رسالة دكتوراه , جامعة القاهرة , ١٩٧٧ .م.
- ٢٦- عبد اللطيف , محمد حماسة , النحو والدلالة " مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ", ط١ , دار المعارف, ١٩٨٤ .م.
- ٢٧- المبرد , أبو العباس محمد بن يزيد, المقتصب , تحقيق : الأستاذ محمد عبد الخالق عظيمة , عالم الكتب , بيروت, ١٩٦٣ .م.
- ٢٨- المبرد , الكامل في فقه اللغة , تحقيق : محمد أحمد الدالي , مؤسسة الرسالة , بيروت , ١٩٧٥ .م.
- ٢٩- المرادي, الحسن بن قاسم, الجنى الداني في حروف المعاني, تحقيق: الدكتور. فخر الدين قباوه, والاستاذ محمد نديم فاضل, ط١, دار الكتب العلمية, لبنان, ١٩٩٢ .
- ٣٠- المعموريّ , علي محمد يوسف , الشواهد القرآنية عند المبرد . , كلية الآداب , جامعة بغداد, ١٩٩٦ .م.
- النحاس, أبو جعفر, إعراب القرآن, ت : د. زهير غازي زاهد, عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية, ط٢, ١٩٨٥ .

